

مؤشر

ترجمات





يديعوت أحرونوت: الشاباك ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي يؤكدان للمصريين عدم القيام بهجوم رفح دون علمهم

(ترجمات . يديعوت أحرونوت)

استعرض تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الزيارة التي قام بها رئيس الشاباك ورئيس أركان جيش الاحتلال إلى القاهرة الأسبوع الماضي بشأن العملية المحتملة في رفح.

ونقلت الصحيفة العبرية عن مسؤولين أمريكيين يوم الاثنين أن رئيس الشاباك رونين بار ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي زارا القاهرة الأسبوع الماضي لطمأنة المسؤولين هناك بأنهم لن يتفاجأوا بأي عمل إسرائيلي في رفح.

ولفتت الصحيفة إلى أن اللقاء في القاهرة يأتي في ظل توتر العلاقات بين إسرائيل ومصر، الأمر الذي قد يعرض اتفاق السلام للخطر، ويقولون لكبار المسؤولين هناك إنه لا يمكن هزيمة حماس بدون عملية في المدينة الواقعة في أقصى جنوب القطاع.

وقال الرجلان للمصريين إن الحرب ضد حماس لا يمكن أن تكتمل دون التعامل مع مدينة رفح والتي تقع على الحدود المصرية. وجاءت زيارتهم بعد تهديدات باحتمال المساس باتفاق السلام الإسرائيلي المصري أو حتى تعليقه.

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقابلة مع شبكة سي بي أس الأمريكية يوم الأحد إنه عرضت عليه بالفعل خطط الهجوم العسكرية وأنه سيوصي الحكومة بالموافقة عليها، بما في ذلك خطط نقل المدنيين خارج المدينة، لتجنب الإضرار بهم وزيادة التوترات مع مصر.

ويتعين على "إسرائيل" والمصريين أيضاً تنسيق بناء حاجز تحت الأرض على طول حدود رفح لمنع تهريب الأسلحة إلى حماس في المستقبل.

وحذر مسؤول مصري مؤخراً من استمرار الحرب خلال شهر رمضان المبارك الذي يبدأ الشهر المقبل. وقال إن القتال في رفح خلال رمضان لن يؤثر على إسرائيل فحسب، بل على المنطقة بأكملها التي هي بالفعل على أعتاب اندلاع أعمال العنف.

شينخوا: الصين ومصر توقعان اتفاقية لعرض الآثار المصرية القديمة في شنغهاي

(ترجمات . شينخوا)

قالت وكالة شينخوا إن ممثلي الصين ومصر وقعوا، يوم الأحد، اتفاقية تعاون لتنظيم معرض للآثار الثقافية المصرية القديمة في الصين، وفقاً لبيان صحفي للسفارة الصينية في القاهرة.

ومن المقرر أن يستضيف متحف شنغهاي المعرض في الفترة من 19 يوليو إلى 17 أغسطس. وسيعرض ما يقرب من 800 قطعة أثرية تغطي عصور مصر القديمة المختلفة، بما في ذلك تماثيل الملوك توت عنخ آمون، وأمنمحات الثالث، ورمسيس الثاني، والملكة حتشبسوت.

وقد نُقلت القطع المختارة من عدة متاحف بمدن القاهرة والسويس والأقصر والإسماعيلية بالإضافة إلى مستودعات المجلس الأعلى للآثار.

ووقع الاتفاقية تشو شياوبو، مدير متحف شنغهاي، ومصطفى وزيرى، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار في مصر.

وحضر الحفل يانغ رونغ هاو المستشار الثقافي للسفارة الصينية في مصر ومدير المركز الثقافي الصيني بالقاهرة، وأحمد عيسى وزير السياحة والآثار المصري.

وأعرب عيسى عن سعادته باستضافة الصين للمعرض، قائلاً إنه سيكون منصة للإعلان عن المنتجات السياحية المصرية في الصين.

فورين بوليسي إن فوكاس: كيف حبس السيسي نفسه في قفص من الفشل؟

(ترجمات . فورين بوليسي إن فوكاس)

طالب الدكتور المصري مواطنيه بالتخلي عن الحريات من أجل التنمية. الآن ليس لديهم أي منهما، وفق ما يخلص مقال نشرته مجلة فورين بوليسي إن فوكاس.

نشرت مجلة فورين بوليسي إن فوكاس مقالا للباحث عمرو مجدي يستعرض واقع مصر في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

يلفت الكاتب في مستهل مقاله إلى أنه وفي أي محادثة مع المصريين في الأشهر الأخيرة، لا يمكن للمرء أن يتجنب سماع كيف أن أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية ترتفع بسرعة على أساس يومي - وأحيانا تتغير حرفيا أثناء وجود شخص ما في المتجر.

أزمة اقتصادية حادة

وأوضح الكاتب أن أزمة العملة الأجنبية، خلال الأسابيع الأخيرة، دفعت سعر الصرف في السوق السوداء إلى تجاوز ضعف السعر الرسمي البالغ 31 جنيها للدولار الواحد. وباتت حقوق الملايين من المصريين الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء ومستوى معيشي لائق، معرضة للخطر بسبب التضخم الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 40 في المئة في الأشهر الأخيرة.

كل هذا مجرد غيض من فيض الأزمة الاقتصادية والمالية المتصاعدة والمطولة في مصر.

والأسوأ من ذلك أنه لا يبدو أن هناك مخرجًا معقولًا. ورغم أن الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة حولت بعض الانتباه عن الأزمة المؤلمة في مصر، فقد لجأت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى ما تتقنه: أساليب يائسة لكسب الوقت، من دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، والدخول في دوامة الفشل المستمرة.

كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما شعرت الحكومة بتصاعد السخط العام بشكل واضح، إذ قامت بتقديم الانتخابات الرئاسية إلى ديسمبر 2023 قبل الموعد المعتاد في مارس 2024، على الرغم من عدم منح أي شخصية أو مجموعة معارضة الفرصة لخوض والاستعداد للانتخابات نزيهة.

في يناير، وافق البرلمان بسرعة على التشريع الذي اقترحته الحكومة والذي يمنح الجيش، الحاكم الفعلي للبلاد، المزيد من السلطة لمحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية على جرائم واسعة النطاق تتعلق بالاقتصاد - وأية جرائم أخرى يرى الرئيس أنها تقوض متطلبات الأمن القومي. وهذا يضيف فقط إلى كومة القوانين والمحاكم المسيئة المستخدمة لمعاكبة المعارضة، وابتزاز الثروات، والضغط على الشركات الكبرى لمنح الجيش النصيب الأكبر من عائداتها.

لا حرية.. ولا تنمية

وأشار الكاتب إلى أن السيسي طالب المصريين بالتخلي عن الحريات من أجل التنمية. الآن ليس لديهم أي منهما.

لكن السيسي بدأ متوترًا في الآونة الأخيرة.

في 30 سبتمبر، وفي مقارنة بالمجاعة الصينية الكبرى التي أودت بحياة الملايين في القرن العشرين، أشار السيسي حرفيًا للمصريين أنه من المقبول لهم أن يواجهوا المجاعة أو الموت جوعًا لتحقيق رؤيته للتنمية. والسبب الذي يجعله يبدو متوترًا هو أن فرضية حكم السيسي نفسها كانت تنهار أمام عينيه.

عندما وصل السيسي إلى السلطة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي دبره في عام 2013، أشار ضمنا في تصريحات متعددة إلى أن المصريين سيحتاجون إلى التخلي عن حرياتهم المدنية والسياسية بينما يركز على تحقيق الرخاء والتنمية. وقد تحدث السيسي دائما كما لو أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تتعارض مع الحقوق السياسية والحريات المدنية، وأن الاحتجاجات السلمية والتعبير بشكل عام هي مؤامرات لا تجلب سوى الفوضى.

بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكري وتسع سنوات من رئاسته، من غير المستغرب أن رؤية السيسي المشوهة للعالم لم تتحقق أبداً. فقد قمعت حكومته بعنف المعارضة السلمية وأبادت الحريات الأساسية، بطرق أسوأ كثيراً من أي نظام استبدادي في تاريخ مصر الحديث، في حين أن الوعود بالرخاء والتنمية لا تعدو أن تكون أكثر من سراب. وقد تزايد الفقر في ظل حكم السيسي.

التنصل من المسؤولية

ويرى الكاتب أنه وبينما يبدو من الواضح أن السيسي يدرك عمق الأزمة الاقتصادية، فإن تصريحاته دارت في معظمها حول إعفاء نفسه من المسؤولية، وإلقاء اللوم على العوامل الخارجية، وتوبيخ المصريين على تطلعاتهم الديمقراطية وثورة 2011 التي أنهت 30 عاماً من حكم الرئيس حسني مبارك الاستبدادي.

وانضم السيسي إلى قائمة طويلة من الحكام المستبديين الذين لا ينظرون إلى التنمية على أنها حق إنساني غير قابل للتصرف، بل على أنها منفعة أو هدية من الحاكم إلى الشعب، وقد أخبر المصريين مراراً أن الحل هو الاستمرار

في التضحية بحقوقهم والتخلي بالصبر، أو الانتقاد، فالمعارضة يمكن ان تُدمر البلاد، وفق تصوره.

ويحدث هذا على الرغم من أن حكومته تلقت مليارات الدولارات من الدعم السخي من الجهات المانحة السعودية والإماراتية الغنية، بالإضافة إلى قروض كبيرة ومساعدات فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها. وبدلاً من أن تؤدي هذه القروض إلى إصلاحات ملموسة، فقد أصبحت في الغالب عبئاً على الأجيال القادمة، إذ أن مصر، وفقاً لبلومبرج، أكثر عرضة لخطر أزمات الديون من أي دولة أخرى في العالم إلى جانب أوكرانيا.

وفي حين يعاني المزيد من المصريين لتأمين احتياجاتهم الأساسية، شرع السيسي في مشاريع ضخمة اعترف هو نفسه في بعض الأحيان بأنها غير قابلة للتنفيذ، لكنه مع ذلك دفعها لتعزيز معنويات المصريين. وتظهر عديد من الدراسات كيف وسع جيش السيسي غزوه الهائل للأسواق الاستهلاكية، مستفيداً من عدم تكافؤ الفرص والامتيازات الممنوحة له ونقص الرقابة المدنية، الأمر الذي يؤدي إلى الفساد وإهدار الأصول العامة. وكانت هذه واحدة من القضايا الرئيسية التي لم تعالج بالقدر الكافي، بما في ذلك قرض صندوق النقد الدولي المتعثراً حالياً والذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار.

علاوة على ذلك، قامت حكومة السيسي، بدعم من صندوق النقد الدولي، بإلغاء عديد من دعم المواد الغذائية والوقود دون اتخاذ تدابير كافية لتوسيع نطاق نظام الضمان الاجتماعي في البلاد وتخفيف الضرر. وفي الوقت الحالي، بالكاد تغطي برامج التحويلات النقدية للمساعدات الاجتماعية ثلث الستين مليون شخص الذين يعيشون بالقرب من خط الفقر أو في حالة فقر من بين السكان البالغ عددهم 100 مليون نسمة. كما فقدت المساعدات النقدية بشكل متزايد قوتها الشرائية بسبب التضخم.

المساعدات الغربية قد لا تكون كافية

ولفت الكاتب إلى أن المساعدات الغربية غير المشروطة تبقي السيسي واقفاً على قدميه. لكنها قد لا تكون كافية، موضحاً أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر عميقة ومتعددة الأوجه، ولكنها أيضاً في عديد من النواحي نتاج مأزق سياسي أدى فيه نظام حكم مدعوم من المؤسسة العسكرية وغير خاضع للمساءلة إلى سحق احتمالات التداول السلمي للسلطة.

لقد رفض السيسي عمداً إنشاء حزب سياسي أو رئاسة أحد الأحزاب الموالية للسيسي التي تهيمن على برلمانه الطيع. وبدلاً من ذلك، يعتمد على الإكراه المجرى وعلى الأجهزة العسكرية والأمنية باعتبارها أدواته الأساسية للسيطرة. والسبب هو أنه كان يسعى إلى تجنب ما يعتبره خطأ مبارك عندما حكم من خلال حزب سياسي أسس حكم الأقلية في مجال الأعمال والمحسوبية. وبدلاً من ذلك، ركز السيسي على تفكيك مؤسسات الدولة المستقلة وتعزيز آليات الحماية من الانقلابات، بينما اعتمد بشكل شبه كامل على الجيش لإدارة البلاد.

وفي المقابل، عزز الجيش حكمه كلاعب سياسي واقتصادي بطرق غير مسبوقة، بما في ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية تجعله الوصي الرئيس على الحياة السياسية وتسمح للجنرالات بتراكم المزيد من الثروة في الشركات العسكرية الغامضة. لكن هذا يترك المؤسسة العسكرية في موقف غير مريح حيث تتلقى حصة كبيرة من الغضب الشعبي بسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة في ظل فراغ البدائل السياسية.

وتشير الأدلة المتناقضة إلى أن مستوى الاستياء الشعبي من السيسي بعد تسع سنوات في السلطة يذكركنا بما احتاج مبارك إلى 30 عاماً ليلاكمه. ولا تزال حكومة السيسي تسعى للحصول على الدعم الخارجي والمصادقة عليه كوسيلة للبقاء.

وقد ساعدت التوترات الإقليمية حكومة السيسي عدة مرات، حيث فضل المتبرعون له في الحكومات الغربية في كثير من الأحيان الحلول قصيرة النظر للتحديات الأمنية المتزايدة والهجرة عبر البحر المتوسط على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية.

ويظل هذا هو الحال فيما يتعلق بالصفقات الجديدة والمستمرة التي جرى الإعلان عنها والتي قد تمضي قدماً قريباً، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي و/أو صندوق النقد الدولي و/أو البنك الدولي. ولا يزال السيسي يراهن على التكتيكات القديمة ذاتها، مستخدماً حجم مصر ونفوذها الجيوسياسي، وإن كان ضعيفاً، لإقناع العواصم الغربية بضخ المزيد من المساعدات المالية على خلفية الأزمات والحروب الإقليمية كما هو الحال في غزة والسودان وليبيا. لكن كل هذه الأمور لا يمكن أن تكون أكثر من مجرد تكتيكات لشراء الوقت.

وينطبق هذا أيضاً على صفقة الاستثمار الغامضة التي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي احتفلت بها الحكومة في أواخر فبراير باعتبارها انتصاراً. لكن مثل هذا الدعم ذو الدوافع السياسية أثبت أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة نفوذ الحلفاء الخليجين على الطبقة الحاكمة في مصر - مع مكاسب فعلية ضئيلة أو معدومة لملايين المصريين.

الإصلاح أقل احتمالاً

ويقول الكاتب إن دورة الفشل والإكراه تجعل الإصلاح أقل احتمالاً، مشيراً إلى أن البعض يرى أن العد التنازلي للانفجار الاجتماعي و/أو السياسي قد بدأ بالفعل. لكن الأمر المؤكد هو أن السيسي سقى بذور فشله.

فمن خلال سحبه لسيادة القانون، واستقلال مؤسسات الدولة، والصحافة الحرة، دمر السيسي الركائز اللازمة لبناء اقتصاد قوي قائم على المساءلة وبيئة موالية يمكنها جذب استثمارات قوية بدلاً من الحصول على قروض غير مستدامة.

ومن غير المرجح أيضاً أن يعكس السيسي مساره لأن حكومته لم تظهر سوى القليل من القدرة على التفكير الذاتي أو الإصلاح. وكانت حكومته تخشى حدوث أدنى انفتاح سياسي، ولجأت في كثير من الأحيان إلى الإكراه لإخفاء المشاكل، وهو ما يخلق بدوره المزيد من المظالم ويجعل آفاق الإصلاح أكثر صعوبة. ومن نواحٍ عديدة، حبس السيسي نفسه في قفص.

وكلما طال أمد استمرار السيسي في حرمان البلاد من إمكاناتها، زاد الخطر على الاستقرار على المدى الطويل في مصر، وارتفع الثمن الذي يجب دفعه لإصلاح المستقبل.

جيروزاليم بوست: "إسرائيل" تقول إن صادرات الغاز إلى مصر والأردن ارتفعت 25% في 2023

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

استعرض تقرير لوكالة رويترز نشرته صحيفة جيروزاليم بوست ارتفاع صادرات دولة الاحتلال من الغاز الطبيعي إلى

مصر رغم الحرب المستمرة على غزة.

وأفادت الصحيفة العبرية أن "إسرائيل" قالت يوم أمس الاثنين إن إمدادات الغاز إلى مصر والأردن ارتفعت بنحو 25% في 2023، على الرغم من انقطاعات قصيرة في بداية الحرب في غزة، مضيفاً أن الصادرات يمكن توسيعها بشكل أكبر.

وتضع "إسرائيل" نفسها باعتبارها مركزاً إقليمياً للطاقة، كما التزمت بتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، والتي كانت تنوع مصادرها بعيداً عن روسيا منذ غزوها لأوكرانيا.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين في بيان إن «النمو الكبير في صادرات الغاز الطبيعي إلى مصر والأردن يثبت مدى كون سوق الغاز الطبيعي أصلاً استراتيجياً لإسرائيل ويساعد على الاستقرار الإقليمي».

وقال كوهين إن "إسرائيل" تدرس إمكانية توسيع الصادرات لتمكين الإمدادات إلى أوروبا، إما من خلال مصانع تسييل الغاز المصرية أو من خلال بناء منشآت محلية.

وقالت الوزارة إن حقل ليفيathan البحري، الذي تديره شركة شيفرون مع شريكتين إسرائيليتين، أنتج 6.29 مليار متر مكعب لمصر و2.71 مليار متر مكعب للأردن.

إمدادات الغاز الطبيعي في "إسرائيل"

وأشارت الصحيفة إلى أن حقل تمار صدر ما مجموعه 2.56 مليار متر مكعب، معظمها يذهب إلى مصر، لافتة إلى أن حقل تمار قريب من قطاع غزة وشهد انخفاضاً في الإنتاج بنسبة 11% بسبب توقف العمليات لمدة شهر في بداية الحرب الإسرائيلية ضد غزة.

واكتشفت "إسرائيل" رواسب ضخمة من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط قبل 15 عاماً وبدأ الإنتاج الكبير في عام 2013.

وفي المجمل، قالت الوزارة إن إنتاج الغاز قفز بنسبة 13.9% عن عام 2022، مما أدى إلى عام قياسي في عائدات الدولة بقيمة 2.19 مليار شيكل (603 ملايين دولار)، والتي ستغذي صندوق الثروة السيادية الناشئ.

بلومبرج: السندات المصرية تقفز بفضل صفقة الإمارات والجنيه يرتفع في السوق السوداء

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتم تقرير نشرته وكالة بلومبرج بارتفاع السندات المصرية المقومة بالدولار وارتفاع الجنيه المصري في السوق الموازية في أعقاب الإعلان صفقة رأس الحكمة مع الإمارات.

وقالت الوكالة الأمريكية إن سندات مصر المقومة بالدولار ارتفعت وكذلك قوة الجنيه المصري في تعاملات السوق

الموازية، إذ أثارت صفقة استثمارية تاريخية بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة التفاوض بأن الدولة التي تعاني من ضائقة مالية سوف تتعافى من أزمتها الاقتصادية.

ارتفعت الديون المصرية المستحقة في عامي 2032 و2033 بأكثر من 5 سنتات على الدولار - وهي أكبر قفزة على الإطلاق - بعد أن أثار الاتفاق احتمال أن يكون تخفيض قيمة العملة الذي طال انتظاره وشيكا وسيكون أقل دراماتيكية مما اقترحته أسعار السوق السوداء الأخيرة.. وحققت سندات الدولة أكبر المكاسب بين ديون الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم يوم الاثنين.

وفي السوق الموازية، ارتفع الجنيه بنحو 20% إلى نحو 50 جنيهاً للدولار، وفقاً لعدد من التجار والمستوردين الذين تحدثت معهم بلومبرج. وقد أدى ذلك إلى تضيق الفجوة لكنه لا يزال أضعف بكثير من الفجوة الرسمية، التي ظلت ثابتة عند حوالي 30.9 دولاراً للدولار خلال العام الماضي، حيث تعاني مصر من نقص حاد في العملات الأجنبية.

نقطة تحول

وأشارت الوكالة إلى أن أسوأ أزمة منذ عقود يبدو أنها قد وصلت إلى نقطة تحول الأسبوع الماضي، عندما وقعت السلطات صفقة ضخمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير رأس الحكمة، وهي منطقة رئيسة على ساحل البحر المتوسط في مصر. ووصفته الحكومة بأنه أكبر استثمار في تاريخ البلاد.

ومن شأن ضخ الأموال المحتمل أن يمنح البنك المركزي المصري القوة المالية التي يحتاجها لتفعيل ما سيكون تخفيض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل عام 2022.

وسوف تساعد هذه الخطوة بدورها مصر على إبرام اتفاق لزيادة قرضها الحالي البالغ 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي - والذي لم تتسلم مصر منه سوى القليل - إلى حزمة تزيد عن 10 مليارات دولار قد تجلب شركاء آخرين.

وفي حين أنه من المتوقع أن تصل بعض الأموال الإماراتية في الأسابيع المقبلة، إلا أنه لا تسير جميع تعهدات الاستثمار السابقة للدولة الخليجية وفقاً للخطة.

فقد قامت تركيا، على سبيل المثال، بتعليق صفقة صكوك بقيمة 8.5 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة لاستكشاف خيارات أرخص في أسواق السندات العالمية، حيث ترى أنقرة أن العائدات المطلوبة غير مواتية.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن تتحرك العملة المصرية في الربع الأول من عام 2024، على الرغم من انقسام المحللين حول حجمها وما إذا كانت ستتجاوز 50 جنيهاً للدولار. وفي السوق الآجلة غير القابلة للتسليم، ارتفع عقد الجنيه المصري لمدة 12 شهراً بأكثر من 17% منذ الإعلان عن صفقة رأس الحكمة، مما يشير إلى توقعات بانخفاض أقل في قيمة العملة.

كما قلصت الاتفاقية تصور المستثمرين للمخاطر لمصر. وانخفض العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لامتلاك سندات الدولار السيادية للبلاد بدلاً من سندات الخزنة الأمريكية بمقدار 65 نقطة أساس إلى 672، وفقاً لبيانات إرشادية خلال اليوم من بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه. وتتداول السندات عند مستوى متعثر يزيد عن 1000 نقطة أساس فوق سندات الخزنة في الآونة الأخيرة في يناير.

أخبار إيجابية

ونقلت الوكالة عن محمد أبو باشا، رئيس قسم الأبحاث في بنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس ومقره القاهرة، قوله إنه إلى جانب التدفق الواضح للنقد الأجنبي الذي تشتد الحاجة إليه، يمثل اتفاق رأس الحكمة «مكاسب أكبر عندما يتعلق الأمر بمقاييس الائتمان في البلاد». وبفضل مبادلة الديون التي تشمل 11 مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة المحتفظ بها في البنك المركزي المصري، ستقوم الدولة بتقليص التزاماتها الخارجية بنسبة 7%.

وبحسب أبو باشا، فإن 24 مليار دولار إضافية من التمويل الخالي من الديون تعد أيضاً «أخباراً إيجابية كبيرة للوضع المالي». وأضاف أن معظم هذا المبلغ، إذا تسلمته مصر، سيسمح لمصر بتمويل ما يصل إلى ثلث عجز ميزانيتها دون تكلفة.

وقال أبو باشا إن ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على خفض إجمالي احتياجاتها التمويلية، وخفض مدفوعات الفائدة الكبيرة وخفض مستويات الدين المحلي، وهو ما يمثل «انتصاراً كبيراً على الجانب المالي».

إن بي آر: لماذا لن تسمح مصر للفلسطينيين المستضعفين بعبور حدودها؟

(ترجمات . إن بي آر)

لا تزال الصحافة الأجنبية تهتم بأسباب رفض مصر السماح للنازحين الفلسطينيين من سكان غزة بالدخول إلى أراضيها.

وفي هذا الصدد، لفت تقرير نشرته إذاعة إن بي آر إلى تكديس مئات الآلاف من الفلسطينيين المحاصرين في مدينة رفح الحدود مع مصر وسط تهديدات إسرائيلية بشن عملية برية في المدينة.

وتقول الإذاعة الأمريكية إن مصر لن تسمح للفلسطينيين بدخول مصر لأنها تخشى عدم السماح لهم بالعودة إلى غزة، مشيرة إلى أن الجزء المصري من الحدود في سيناء المصرية يمكن أن يوفر ملاذاً آمناً مؤقتاً للفلسطينيين من غزة، حيث قُتل أكثر من 29 ألف شخص وجرح ما يقرب من 70 ألفاً منذ بدء الحرب في أكتوبر، وفقاً لوزارة الصحة في غزة.

لكن مصر حذرت من تدفق اللاجئين، وقالت إن النزوح الجماعي للفلسطينيين من غزة إلى مصر يعد خطاً أحمر، وتخشى أن إسرائيل قد لا تسمح أبداً لهم بالعودة.

ومصر، إحدى الدول القليلة التي تجري محادثات مع الجانبين في الحرب الحالية، هي وسيط رئيس بين إسرائيل وحماس، وتعمل على إنهاء الحرب الإسرائيلية في غزة. وقد أصبحت هذه الجهود أكثر إلحاحاً في الوقت الذي تهدد فيه إسرائيل بشن هجوم كبير على مدينة رفح جنوب قطاع غزة، والتي تقع على الحدود.

ونقلت الإذاعة عن مسؤولين مصريين أن المحادثات تركز على وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع يمكن تمديده. وتحدث المسؤولون المصريون شريطة عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة التفاصيل وسط مفاوضات حساسة ومستمرة.

وأشار الموقع إلى أن الأزمة الحالية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ المؤلم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومعظم سكان غزة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة هم من نسل الفلسطينيين الذين أُجبروا على النزوح من منازلهم في أول حرب إسرائيلية فلسطينية كبرى في عامي 1948 و1949.

مخاوف من النزوح الدائم وامتداد الصراع

ويوضح التقرير أن احتمال حدوث نكبة أخرى يجعل الكثيرين اليوم مصممين على البقاء في غزة.

وفي الوقت نفسه، قال مسؤولون مصريون إن نزوحًا من هذا القبيل سيقضي على الآمال في إقامة دولة فلسطينية مستقبلية، وهو أمر لا تريد القاهرة أن تكون جزءًا منه أو يُنظر إليها أن تُسهل حدوثه.

كذلك لا تريد مصر الانجرار إلى الحرب إذا تسلل المسلحون إلى الحدود المفتوحة، وهو ما قد يؤدي إلى هجمات إسرائيلية وهجمات مضادة مصرية.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في وقت مبكر من الحرب إنه يعتقد أن إسرائيل تحاول دفع الفلسطينيين إلى بلاده من خلال منع دخول إمدادات الغذاء والدواء والوقود والمياه وغيرها من الأساسيات في المنطقة.

وتقول الحكومة الإسرائيلية إنها ليس لديها مثل هذه النية. لكن عددًا من الأعضاء الأكثر تطرفًا في الائتلاف اليميني الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو دعوا إلى إجبار الفلسطينيين على الخروج. بل إن البعض تحدثوا عن إعادة بناء المستوطنات اليهودية في غزة، التي قامت إسرائيل بتفكيكها في عام 2005.

وتجعل تصريحات من هذا القبيل المصريين والفلسطينيين قلقين بشأن ما سيأتي بعد ذلك.

وفي الأسابيع الأخيرة، أشار الدبلوماسيون المصريون إلى بعض نظرائهم الغربيين بأن مصر قد تعلق معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل عام 1979 إذا أدى الهجوم الإسرائيلي في رفح إلى دفع الناس إلى سيناء.

وأكد وزير الخارجية المصري سامح شكري مؤخرًا على رفض بلاده القاطع لتهجير الفلسطينيين إلى مصر أو إلى أي مكان آخر وأن دفع النازحين لدخول مصر خط أحمر..

مخاوف من هجوم إسرائيلي محتمل

وتطرق الموقع إلى المخاوف المصرية والدولية من شن إسرائيل عملية برية في رفح لما في ذلك من تداعيات وعواقب وخيمة على المدنيين.

وقد حذر الرئيس جو بايدن، وهو مؤيد قوي لإسرائيل طوال الحرب، نتنياهو من شن هجوم على رفح دون خطة واضحة لنقل أكثر من مليون مدني هناك أولًا.

وبينما تواصل مصر الضغط من أجل وقف مؤقت لإطلاق النار بين حماس وإسرائيل، فإنها تستعد أيضًا لاحتمال قيام إسرائيل بالتوغل في رفح واحتمال تدفق الفلسطينيين. وأظهرت صور الأقمار الصناعية الأخيرة أن الجرافات مهدت مساحات كبيرة من الأراضي بالقرب من الحدود.

وقال مسؤولون مصريون إنه مصر تبني منطقة أمنية مسورة بالقرب من الحدود لاستيعاب ما يصل إلى 150 ألف

شخص في حالة انتهاك الحدود المصرية أثناء الهجوم الإسرائيلي على رفح.

وقد قدمت مصر استثناءات محدودة للأشخاص الذين يحاولون الخروج من غزة طوال فترة الحرب. وقد سُمح لبعض جرحى الحرب، بموافقة إسرائيل، بالعبور إلى مصر لتلقي العلاج في الخارج. كما سُمح للفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر ثانية وأولئك الذين لهم صلات بالكيانات الغربية بمغادرة غزة، وكذلك أولئك الذين تمكنوا من جمع آلاف الدولارات للحصول على تأشيرات خاصة.

المونيتور: كيف سيؤثر استحواذ مصر على طلبات اللجوء المقدمة من المفوضية على اللاجئين المستضعفين

(ترجمات . المونيتور)

سلط تقرير أعدته إيما بيترز نشره موقع المونيتور الضوء على عواقب تولي الحكومة المصرية دور تسجيل طلبات اللجوء والبت فيها، على طالبي اللجوء في مصر.

وقال الموقع الأمريكي إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقوم بمعالجة طلبات اللجوء ومنح وضع اللجوء نيابة عن الحكومة المصرية منذ عام 1954. لكن وفقاً لعدة مصادر، هذا على وشك التغيير.

وقد أعرب اللاجئون والمدافعون عنهم عن قلقهم من أن هذا التحول قد يعقد عملية شاقة بالفعل، ويضع اللاجئين البارزين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في خطر خاص.

وفي يونيو 2023، وافق مجلس الوزراء المصري على مسودة «قانون اللاجئين». وكما كشف بيان صادر عن الحكومة المصرية في ذلك الوقت، فإن هذا المشروع يقترح إنشاء لجنة دائمة لشؤون اللاجئين، وهي هيئة قانونية تتولى السيطرة على شؤون اللاجئين من المفوضية.

ومنذ الموافقة على مشروع قانون اللاجئين هذا، لم تنشر سوى معلومات قليلة عن التقدم المحرز فيه. ولم يطلع على محتوياته المحددة سوى قلة من الناس، مما ترك الكثيرين غير متأكدين من تداعياته.

أتلانتك كاونسل: مصر تواجه حالة من عدم اليقين السياسي في عهد السيسي

(ترجمات . أتلانتك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريراً للكاتب راج، مدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، يُسلط الضوء على ما وصفه بحالة عدم اليقين السياسي التي تعيشها مصر في عهد السيسي.

يقول الكاتب في مطلع تقريره إن مصر شهدت تقلبات سياسية في العقد الذي أعقب الربيع العربي. وقد كانت عسكرة السلطة في السياسة سمة أساسية من سمات مصر المعاصرة. وفي نهاية عام 2010، اندلعت مظاهرات حاشدة ضد الفقر والفساد والقمع السياسي.

وأدى ذلك إلى الإطاحة بالرئيس مبارك، وهو ضابط عسكري سابق. وجاء ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي بدأها مبارك في السنوات القليلة قبل التنحي عن منصبه، والتي أشاد بها المجتمع الدولي. وخلف الرئيس مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، مبارك بعد انتخابات حرة ونزيهة في عام 2012. وبعد مرور عام على انتخاب مرسي، استولى الجنرال السيسي على السلطة في انقلاب، ومنذ ذلك الحين حكم مصر بقبضة من حديد.

تطور مؤشر الحرية

يوضح الكاتب أن تطور مؤشر الحرية في مصر اتسم بالفعل بأحداث عامي 2011 و2012. فقد شهد مؤشر الحرية زيادة حادة - الأمر الذي عكسته أحداث الربيع العربي والانتخابات الحرة التي تلت ذلك - قبل أن ينخفض بشكل حاد بما يقرب من 10 نقاط، نتيجة للثورة المضادة بقيادة الجنرال السيسي.

ومن الواضح أن المؤشر الفرعي للحرية السياسية يقود الحركات في درجة الحرية الشاملة. وتختفي الزيادة التي بلغت عشر نقاط على هذا المؤشر الفرعي في عام 2011، ثم تنخفض لاحقاً بما يقرب من 15 نقطة، وهو ما يتضح في كل المؤشرات، ولكن بشكل خاص في مجال الحقوق السياسية. لقد قمع السيسي بوحشية جميع أشكال المعارضة والنشاط السياسي.

وتظهر الحرية الاقتصادية تطوراً غير منتظم إلى حد ما، مما يعكس عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ويبدو أن الحرية الاقتصادية تتحسن بعد عام 2014، إذ شرع السيسي في سلسلة من الإصلاحات. ومع ذلك، شهدت فترة حكم السيسي عديداً من المشاكل الاقتصادية: إذ كانت النتائج المتعلقة بحقوق الملكية والحرية الاقتصادية للمرأة لا تزال منخفضة للغاية في عام 2022، وكان هناك تسارع متجدد نحو السيطرة العسكرية على الاقتصاد.

وشرع السيسي في تنفيذ استثمارات ضخمة في البنية التحتية، على أمل أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحفيز النمو الاقتصادي الدائم. وقد تحولت هذه الاستثمارات إلى ديون كبيرة. أضف إلى ذلك حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي خفضت كثيراً مساعداتها لمصر، مما يجعل من المستحيل تقريباً سداد ديونها المتضخمة ومدفوعات الفائدة المرتبطة بها. وتواجه البلاد الآن خطر أزمة الديون.

وتمثل الحرية القانونية اتجاهها سلبياً واضحاً في مصر منذ عام 2000، إذ فقد هذا المؤشر الفرعي حوالي 10 نقاط في تلك الفترة. وحصل وضوح القانون، وهو أحد العناصر الأساسية لسيادة القانون، على درجة منخفضة للغاية طوال هذه الفترة. وينعكس هذا الوضع في تدهور الحرية السياسية واستغلال النظام القضائي.

من الحرية إلى الرخاء

ووفقاً للكاتب، وكما هو الحال على جبهة الحرية، فإن ازدهار مصر كان عبارة عن قطار ملاهي يرتفع وينخفض. وفيما أصبح دور مألوفة، تمر مصر عادة بفترات من تأخر استقرار الاقتصاد الكلي تليها أزمة ميزان المدفوعات. ثم تدعو البلاد صندوق النقد الدولي إلى خطة إنقاذ مقابل إصلاحات جذرية.

وتتألف هذه الإصلاحات الهيكلية المزعومة في كثير من الأحيان من خفض إعانات دعم المستهلكين (الغذاء

والوقود)، الأمر الذي يساعد على توحيد الميزانيات على المدى القصير، ولكنه يترك بنية الاقتصاد - بما في ذلك المصالح الخاصة والمحسوبة - دون تغيير. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والقمع. والوضع الحالي لا يختلف عن ذلك، ولا يبشر بالخير لمعالجة أوجه القصور الاجتماعي التي تؤثر على مصر.

ولا تزال درجة الرخاء في مصر أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، على الرغم من أنها شهدت زيادة مطردة على مدى السنوات العشرين الماضية، ولم تشهد سوى تراجع بسيط في الفترة 2013-2015. ولا تزال هناك فجوة قدرها 3 نقاط بين درجة الرخاء التي حققتها البلاد ومتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكان هناك بعض التقدم المحدود في مجالات التعليم والصحة والبيئة. وقد كان تطور مؤشرات الدخل والتعليم في مصر أفضل إلى حد ما من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الحالة الأخيرة، تجاوزت مصر فارقاً قدره 6.4 نقطة مقارنة بالمتوسط الإقليمي في عام 2006، وهو الآن أعلى منه بنقطتين تقريباً.

وفيما يتعلق بعنصري الصحة والبيئة، سجلت البلاد نتائج أقل بشكل واضح من المتوسط الإقليمي، وقد اتسعت الفجوة فعلياً منذ عام 1995. وانخفضت حماية حقوق الأقليات بنحو 8 نقاط بعد عام 2012، تزامناً مع فترة الاضطرابات السياسية، ولكن يبدو أن معظم هذا الخريف قد استرد في السنوات الثلاث الماضية.

الآفاق المستقبلية

ويلفت الكاتبة إلى أنه سيتعين على مصر أن تواجه تحديات اقتصادية كلية صعبة للغاية في السنوات القليلة المقبلة، مشيرة إلى أن البلاد مثقلة بالديون، مما يزيد من الوضع الاجتماعي والسياسي المثير للقلق بالفعل. وأجرت مصر انتخابات في ديسمبر 2023. وأعيد انتخاب الرئيس السيسي، وعلى الرغم من أن ذلك سيمنحه الفوز نظرياً تفويضاً للإصلاح.

ومن غير المرجح أن يفعل السيسي أي شيء من شأنه أن يؤثر على المصالح العسكرية أو المحسوبة. وبدلاً من ذلك، قد يضطر السيسي إلى اللجوء إلى مزيد من تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي سيشعل المزيد من التضخم ويضر بالأسر الضعيفة. والأكثر من ذلك أن التخفيض سوف يخلق خللاً مدمراً في توازن العملة، مما يزيد من تكلفة خدمة الديون الأجنبية المحتفظ بها بالعملة الأجنبية.

وسيتعين على السيسي إيجاد مصادر خارجية للتمويل خارج أسواق رأس المال، نظراً للتوسع الباهظ في الاقتراض الخارجي. ولم تعد المساعدات المالية من دول الخليج، التي عادة ما توفر شريان الحياة، متاحة. وتتطلع دول الخليج إلى الاستثمار في الأصول الاستراتيجية، ولكنها تريد أيضاً رؤية الإصلاحات قبل القيام بالمزيد لدعم البلاد. ويعتمد الشركاء الخليجيون على صندوق النقد الدولي للضغط من أجل المزيد من الإصلاحات الموجهة نحو السوق.

وفي حين أن الإصلاحات السياسية غير محتملة في ظل الظروف الحالية، فإن الإصلاحات الاقتصادية العميقة تبدو مشكوك فيها أيضاً. والواقع أنها سوف تكون صعبة مع ترسيخ عسكرة السياسة والاقتصاد. وسيستمر هذا الوضع المتعثر في الحد من إمكانات البلاد. ومن الضروري العودة إلى عملية انتقالية متوازنة على المستويين الاقتصادي والسياسي لتجنب عدم الاستقرار الداخلي الذي قد ينجم عن الشباب المحبط. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الجيوسياسي متوتر أيضاً؛ إذ يهدد التصعيد المتجدد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالتمدد إلى مصر. وهذا يمكن أن يزعزع استقرار البلاد وينتشر إلى المنطقة بأكملها.

بلومبرج: الولايات المتحدة تدرج شركة سانديفاين في القائمة السوداء بتهمة الرقابة ومراقبة الويب في مصر

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بإدراج الولايات المتحدة لشركة سانديفاين على القائمة السوداء بسبب تزويد مصر بأدوات لمراقبة مواقع الانترنت.

وقالت الوكالة الأمريكية إن وزارة التجارة الأمريكية أدرجت شركة شبكات الحاسوب سانديفاين في القائمة السوداء التي ستمنعها فعلياً من الحصول على التكنولوجيا الأمريكية، وفقاً لكشف حكومي.

اتخذ مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة قراراً بإضافة سانديفاين إلى قائمة الكيانات الخاصة به على أساس أن الشركة قامت بتوريد المعدات إلى الحكومة المصرية. وقد مكنت تقنية سانديفاين مصر من «المراقبة والرقابة على شبكة الإنترنت على نطاق واسع لمنع الأخبار وكذلك استهداف الجهات الفاعلة السياسية ونشطاء حقوق الإنسان»، وفقاً لإشعار نُشر يوم الاثنين في السجل الفيدرالي. وأضاف الإشعار أن مثل هذه الأنشطة «تتعارض مع الأمن القومي ومصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

تبيع شركة سانديفاين ما يُعرف بتقنية فحص الحزم العميقة، والتي يمكن استخدامها لمراقبة التدفقات الهائلة لحركة مرور الإنترنت التي تمر بين الشبكات. ويمكن تخصيص التكنولوجيا لمنع البريد العشوائي والفيروسات. ولكن يمكن أيضاً نشرها لحظر الملايين من مواقع الويب وتطبيقات المراسلة وتنفيذ مراقبة سرية لنشاط الإنترنت.

لم يستجب ممثلو سانديفاين على الفور لطلب التعليق

وقال اثنان من الموظفين السابقين في سانديفاين إن قرار وزارة التجارة سيكون على الأرجح بمثابة ضربة كبيرة للشركة، التي قالوا إنها تستخدم مكونات في تقنياتها من شركات أمريكية مثل شركة ديل. ولم تستجب ديل على الفور لطلب التعليق.

ويأتي قرار وزارة التجارة بعد أن ذكرت بلومبرج نيوز في سبتمبر أن شركة سانديفاين حققت مبيعات تزيد قيمتها عن 30 مليون دولار في مصر، بما في ذلك الشركة المصرية للاتصالات المملوكة للدولة وفودافون مصر والوكالات الحكومية بما في ذلك وزارة الدفاع المصرية والهيئة القومية لتنظيم الاتصالات.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر كانت واحدة من اثنتي عشرة دولة على الأقل استخدمت فيها الحكومات معدات سانديفاين لفرض رقابة على المحتوى على الإنترنت، حسبما ذكرت بلومبرج نيوز سابقاً. ويبدو أيضاً أن أنظمة الشركة قد استخدمت لتمكين محاولات اختراق هواتف أيفون الخاص بمرشح رئاسي، وفقاً لباحثين أمنيين.

استحوذت شركة فرانسيسكو بارتنز ومقرها سان فرانسيسكو على شركة سانديفاين، والتي تأسست في الأصل في كندا، ودمجت مع شركة بروسيرا نتوركس في عام 2017، في صفقة بقيمة 444 مليون دولار.

